الأمم المتحدة S/PV.5028

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٢٨**

الخميس، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٩/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد يانييث – بارنويفو	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيدة آدشي
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد ماكيرا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دانفورث

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-49872 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل لبنان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، من دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد محمد عيسى، الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين في لبنان ونائب رئيس الوفد اللبناني إلى الجمعية العامة.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد عيسى (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/707، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2004/699، التي تتضمن نص رسالتين متطابقتين مؤرختين ٣٠ أب/أغسطس ٢٠٠٤ موجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، وإلى الوثيقة S/2004/706، التي تتضمن نص رسالتين متطابقتين مؤرختين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد عيسى، الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين في لبنان ونائب رئيس الوفد اللبناني إلى الجمعية العامة.

السيد عيسى (لبنان): السيد الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة أعمال المجلس خلال الشهر الحالي، مشيدا بجهود سلفكم، سفير الاتحاد الروسي، في إدارته لأعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس المنصرم.

يبحث مجلس الأمن اليوم مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وتدعمها دول أخرى، منها فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا، حسبما فهمتُ – وجميعها دول صديقة للبنان – اعتمادا على الإشارة إلى قرارات سابقة صدرت عن مجلس الأمن، ولا سيما القرار٤٢٥ (١٩٧٨)، الصادر في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والقرار ٥٢٠ (١٩٨٢)، الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، ومناسبة إصدار كلا القرارين كانت اعتداء إسرائيل على لبنان واحتلال قواتها للجنوب والبقاع الغربي، في المرة الأولى، أي في عام ١٩٧٨، وفي المرة الثانية، أي في عام ١٩٨٢، عندما اجتاحت القوات الإسرائيلية الأراضي اللبنانية لتصل إلى بيروت وتحتل جزءا منها.

في المرة الأولى، صدر عن مجلس الأمن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، مطالبا بخروج القوات الإسرائيلية من كامل الأراضي اللبنانية التي تحتلها. وفي المرة الثانية، صدر القرار ٥٢٠ (١٩٨٢) مسجلا تصميم لبنان على خروج القوات الأجنبية منه، وكان سبب ذلك هو اجتياح القوات الإسرائيلية للأراضي اللبنانية ووصولها إلى بيروت.

ومع تقديرنا لاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا – وكما ذكرت فهي جميعها دول صديقة للبنان – ولتأكيدها على سيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي، وهو ما يحرص عليه كل لبناني، فلا يسعنا إلاّ القول بأن من يعتدي على سيادة لبنان ويواصل احتلال أجزاء من أرضه، ويهدد سلامة أراضيه ووحدتها بخروقات جوية وبرية وبحرية مستمرة، هو إسرائيل، التي أجبرتها المقاومة الوطنية اللبنانية على الخروج من الجنوب والبقاع الغربي، وإن كانت لا تزال تحتل أجزاء أخرى من لبنان.

وفي هذا الإطار، نؤكد أنه ليس في لبنان ميليشيات، بل هي مقاومة وطنية لبنانية ظهرت بعد احتلال إسرائيل لأراض لبنانية، وستبقى طالما بقي الاحتلال الإسرائيلي لبعض الأراضي اللبنانية، متطلعة إلى التخلص من نير الاحتلال. وتتواجد قوات المقاومة هذه مع القوات النظامية اللبنانية التي تحدد السلطات العسكرية اللبنانية عددها وأماكن تواجدها بحسب احتياجاتها. والدولة اللبنانية تبسط سلطتها على كامل التراب اللبناني، باستثناء الأجزاء التي لا تزال تحتلها إسرائيل، وهدفنا هو تحريرها بالطرق السلمية، إن أمكن.

إن طرح مشروع القرار الذي يناقشه هذا المجلس اليوم يخلط ما بين عنصرين، الأول هو قضية العلاقات المميزة التي تربط بين لبنان وسوريا وتحقق مصلحتهما المشتركة، ولا سيما مصلحة لبنان الذي ساعدته الشقيقة سورية، ولا تزال، على حفظ الاستقرار والأمن في ربوعه، وأيضا دفعت عنه وعن المنطقة مخاطر العنف والتطرف الذي تغذيه تدابير العنف الجامح الذي تقوم به إسرائيل ضد الفلسطينيين، مهددة أمنهم واستقرارهم. كما تهدد أمن واستقرار لبنان بخرقها المستمر لأراضيه ومجاله الجوي ومياهه الإقليمية، وكلها خروقات يبلّغها لبنان وقوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان إلى الجهات المختصة في منظمتنا الدولية. والأمر الثاني هو شأن داخلي محض، يتعلق بالانتخابات الرئاسية التي يعيش لبنان تفاصيلها حاليا، على اعتبار أن ولاية فخامة رئيس الجمهورية الحالي تنتهي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

القوات السورية التي دخلت لبنان أساسا بناء على طلب من السلطة اللبنانية الشرعية، والتي يرعى تواجدَها حاليا اتفاق الطائف، الذي دعمه مجلس الأمن، والاتفاقيات المعقودة بين البلدين الشقيقين الحرين السيدين – هذه القوات أعادت انتشارها عدة مرات، وتواجدها حاليا يكاد لا يلحظه أحد. وهي تساهم في لجم ردود الفعل المتطرفة الناتجة عن استمرار سياسة التهجير التي تخلفها أعمال الحكومة الإسرائيلية الممعنة في استعمال عنف مفرط لا مبرر له على الإطلاق يولد بدوره عنفا من الطرف الفلسطيني، مما يدخل المنطقة في دوامة خطرة لا أحد يدرك المدى الذي قد تبلغه. ومن هنا القول بأن سوريا تدعم الحركات الراديكالية في لبنان والمنطقة لا يمثل الحقيقة. لأنها على العكس تلجم ردات الفعل، كما أسلفنا، وهي إن دعمت فإنما تدعم المقاومة الوطنية الهادفة إلى تحرير الأرض العربية التي ما زالت محتلة من قبل إسرائيل.

مشروع القرار موضوع البحث اليوم يتحدث عن دعمه لإجراء عملية انتخابية حرة وعادلة في الانتخابات الرئاسية اللبنانية القادمة. ولا أظن أن هذا الأمر الداخلي، الذي يعود لدولة عضو في الأمم المتحدة، بل دولة من الدول المؤسسة للمنظمة الدولية، أقول لا أظن أن هذا الأمر سبق وبُحث من قبل مجلس الأمن فيما يتعلق بأي دولة عضو في الأمم المتحدة. إنه أمر داخلي لم تلحظ شرعة منظمتنا الدولية بأي شكل تدخلها فيه لدى أي دولة من أعضائها في حالة وطننا، والمجلس النيابي اللبناني، الذي وصل أعضاؤه إلى الندوة البرلمانية بانتخابات حرة نزيهة ومتزهة، تعود إليه الصلاحية وحق البت في الانتخابات الرئاسية أيا يكن شكلها وموعدها، أو الأشخاص الذين تتناولهم

وكيفية هذا التناول وآليته، طالما أن ممثلي الشعب اللبناني المؤتمنين على مصيره ودستوره ومؤسساته هم الذين يباشرون هذا الموضوع.

إننا، اعتمادا على شرعة الأمم المتحدة والنظام الداخلي الراعي لأعمال مجلس الأمن، لا نجد أي مبرر لمناقشة مشروع القرار المقترح الذي يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة عضو في المنظمة الدولية، إلى جانب أنه يبحث أمور علاقات ثنائية بين دولتين شقيقتين لم تشك أي منهما من هذه العلاقات التي تنظمها اتفاقية التعاون والتنسيق الموقعة بينهما. ومن هنا نرجو سحب مشروع القرار هذا من النقاش وصرف النظر عنه.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل لبنان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار (S/2004/707) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، بنن، رومانيا، شيلي، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، باكستان، البرازيل، الجزائر، الصين، الفلبين.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): نتيجة التصويت كما يلي: ٩ أصوات مؤيدة ولم يعارض أحد وامتنع ٦ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دانفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لقد أكد مجلس الأمن دائما على أنه يدعم السيادة التامة والاستقلال الكامل للبنان، المتحرر من كل القوات الأجنبية. وإننا نؤمن بأن لبنان يجب أن يسمح له بأن يحدد مستقبله ويتولى السيطرة على أراضيه. ومع ذلك، ظل الشعب اللبناني حتى الآن عاجزا عن ممارسة حقوقه كشعب حر في الاختيار بصدد مستقبله والسيطرة على أراضيه، وعن اتخاذ تلك الخطوات كأمة.

لقد قدمنا، مع فرنسا، مشروع القرار عن لبنان وسوريا؛ وبعد مشاركة ألمانيا والمملكة المتحدة في تبنيه، طلبنا إجراء تصويت عليه هذه الليلة لأن الوضع في لبنان يتحرك بسرعة شديدة. لقد فرضت حكومة سوريا إرادتها السياسية على لبنان، وأجبرت مجلس الوزراء والمجلس النيابي الوطني اللبناني على تعديل دستور لبنان وإجهاض العملية الانتخابية بتمديد ولاية رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات أخرى. وإن التصويت الأخير في المجلس مقرر إجراؤه يوم الجمعة، وبالتالي تحتم على مجلس الأمن أن يتناول هذه المسألة الآن.

وينبغي للبرلمان اللبناني ومجلس الوزراء اللبناني أن يعبرا عن إرادة الشعب اللبناني من خلال عملية انتخابية رئاسية حرة ونزيهة. وما شهده الشعب اللبناني وشهدناه نحن خلال الأسبوع الماضي على صعيد الإجراءات السورية هو استهزاء فج بهذا المبدأ. ومن الواضح أن سوريا وعملاءها قد ضغطوا على البرلمانيين اللبنانيين وحتى هددوهم لكي ينصاعوا. ونحن نؤيد بقوة بسط حكومة لبنان سيطرتها على

كل الأراضي اللبنانية، بما في ذلك جنوب لبنان، وهو ما طالب به مجلس الأمن طيلة السنوات الأربع الماضية. واستمرار وجود العناصر المسلحة لحزب الله، وكذلك وجود الجيش السوري وقوات إيرانية في لبنان، يعيقان تحقيق هذا الهدف.

ونحن نعتقد أن هذه الحالة – بعد ١٤ عاما من نهاية الحرب الأهلية في لبنان، وبعد أربع سنوات من قبول مجلس الأمن بالإجماع لتقرير الأمين العام بأن إسرائيل امتثلت تماما لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) – هي ببساطة حالة غير مقبولة. ومن الخطأ أن تستمر سوريا في الإبقاء على قواتها في لبنان، مما يتنافى تماما مع روح اتفاق الطائف ومضمونه الواضح. وسيكون من الخطأ الشديد أن تواصل سوريا التدخل في العملية الانتخابية الرئاسية في لبنان. ولقد طالبنا مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤوليته المتمثلة في دعم الاستقلال الكامل للبنان وسيادته وسلامته الإقليمية، وتحرره بعد سنوات طويلة من جميع القوات الأجنبية، ودعم الشعب اللبناني في قدرته على صنع قراراته الوطنية الخاصة به، وتحرره أخيرا من الإكراه والإملاء الخارجيين.

السيد دلا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باعتماد القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي شاركنا في تقديمه.

لقد عاش لبنان عقودا عديدة من الاضطراب. وواجه لبنان حربا. وتعرض استقراره الداخلي واستقرار المنطقة للتهديد مرارا وبشكل خطير.

وبعد الحرب بدأ لبنان إعادة البناء، وهو ملتزم بتعزيز حكم القانون، وحريص على طموحاته الديمقراطية. وبعد فترة مضطربة جدا، يجب أن يتمكن لبنان من استعادة الثقة والازدهار. وسيتحقق ذلك عبر استعادته الكاملة لسيادته والممارسة الحرة للديمقراطية.

منذ عام ١٩٧٨ – ومنذ أن نوه مجلس الأمن بانسحاب إسرائيل – ما فتئ المجلس يطالب باحترام سلامة لبنان الإقليمية واستقلاله السياسي وسيادته. وأعاد المجلس بانتظام التأكيد على تلك الأهداف. واليوم، يهدد مستقبل لبنان بشكل خطير تدخل سورية في الحياة السياسية لهذا البلد، ولا سيما في العملية الانتخابية – وهو سبب الأزمة الراهنة – وكذلك من خلال مواصلة الاحتلال واستمرار وجود الميليشيات المسلحة.

ويساور فرنسا قلق بالغ إزاء احتمال تراجع لبنان عن الأهداف التي يعيد المجتمع الدولي تأكيدها على الدوام. ولهذا يبدو لنا أن الاحتشاد السريع لمجلس الأمن واستجابته ضروريان لنا. إن انسحاب القوات الأجنبية من أراضي لبنان برمتها وتفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية لا يجوز إرجاؤهما أكثر من ذلك. وينبغي أن تمضي العملية الانتخابية بدون أي تدخل أجنبي.

وهذه المطالب، التي أعاد مجلس الأمن تأكيدها اليوم، تتمشى مع الموقف الذي يتخذه بصورة منتظمة منذ أكثر من ٢٥ عاما. ولا يرتكب المجلس تدخلا عندما يتصدى للخطر الذي تشكله الأزمة الراهنة على السلم والأمن الدوليين. على العكس، إذا تقاعس المجلس عن اتخاذ إجراء فسيسمح بذلك لدولة بالتدخل غير المقبول في الشؤون الداخلية لدولة أخرى سيادية.

وتعتقد فرنسا أنه من خلال الاستجابة الحاسمة من مجلس الأمن اليوم فإنه يُظهر ثقته بمستقبل لبنان. ويجب أن يتضمن هذا المستقبل استعادته الكاملة لسيادته – وليس تزايد التدخل الخارجي.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): إن احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية في العلاقات الدولية يمثل جوهر

السياسة الخارجية للصين. وهو أيضا مبدأ أساسي يكرسه ميثاق الأمم المتحدة. وتقيدا بهذا المبدأ ظلت الصين تدعم بثبات احترام وحماية سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية.

إن مشروع القرار الذي شاركت في تقديمه الولايات المتحدة وفرنسا يمس مسائل تتعلق بالانتخابات في لبنان. وفي رأينا، تقع تلك المسائل في نطاق الشؤون الداخلية للبنان وينبغي للشعب اللبناني أن يقررها بحرية وبنفسه. وتعلم الصين أن الممثل الدائم للبنان قد أعلن بوضوح، في رسائله الموجهة مؤخرا إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام، اعتراض حكومته على نظر المجلس في تلك المسائل. وتحترم الصين رغبات الحكومة اللبنانية في هذا الصدد وتأمل أن يفعل ذلك جميع أعضاء المجلس. وعلى أساس هذا الموقف، امتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار.

وما فتئت الصين تتابع عن كثب التطورات في لبنان ويحدوها أمل حقيقي أن يواصل لبنان الحفاظ على استقراره وتنميته الاقتصادية. فسيكون ذلك لمصلحة السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وسيمنع متاعب جديدة من الظهور في المنطقة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد أمل الصين في أن تتمكن الأطراف المعنية من حل جميع مشكلاتها حلا مرضيا، من خلال التفاوض السياسي، بما في ذلك المشكلات المواجهة على المسارات الفلسطيني الإسرائيلي، والسوري الإسرائيلي، واللبناني الإسرائيلي، حتى يمكن قريبا تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إن الجزائر، وهي ملتزمة تماما بالاحترام الشديد لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله، وكذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبنان واختياراته السياسية والاقتصادية، قررت الامتناع عن التصويت على مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة وفرنسا لعدد من الأسباب.

أولا، الوضع السائد اليوم في لبنان لا يبدو أنه يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وبالتالي لا يقتضي نظرا عاجلا من مجلس الأمن – ناهيك عن اتخاذه لقرار بشأنه، خاصة على أساس عاجل.

ثانيا، إن إسرائيل هي التي تشكل، من خلال سياستها لاحتلال واستعمار الأراضي العربية، بما فيها مزارع شبعا اللبنانية، والجولان السوري، والأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية، وسياستها العدوانية ضد بلدان المنطقة والقمع الوحشي للشعب الفلسطيني، أقول هي التي تشكل تهديدا لا يقبل الجدل للسلم والأمن الدوليين – وهو تهديد يتطلب النظر العاجل فيه ويتطلب تدابير فعالة من مجلس الأمن لإجبار إسرائيل على احترام قرارات المجلس والامتثال للقانون الدولي.

ولذلك، كان وفد بلادي يود أن يرى مجلس الأمن يظهر نحو إسرائيل نفس الحزم الذي يظهره اليوم فيما يتعلق بلبنان وذلك بمطالبة إسرائيل بسحب قوات احتلالها من الأراضي العربية خلال ٣٠ يوما. ولا شك في أن المجلس كان سيكتسب المصداقية ويقدم إسهاما حاسما في تسوية مشكلة مؤلمة ظلت تقوض منطقة الشرق الأوسط لعقود.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن ألا يتدخل في الشؤون الداخلية للدول ولا في العلاقات الثنائية بين الدول، وخاصة حينما لا تمثل بأي شكل من الأشكال تهديدا للسلام والأمن الدوليين، لأن المسؤولية الأساسية للمجلس بموجب الميثاق تقتصر على صون السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، فإن نظر المجلس في مسألة هي شأن داخلي للبنان يشكل

سابقة مؤسفة يجب ألا تكرر، وإلا سيحيد المجلس عن مهامه بشكل خطير، الأمر الذي تترتب عليه عواقب يمكن أن تدمر مصداقيته، وتلحق الضرر بالميثاق نصا وروحا.

رابعا، لا يمكن للجزائر، من حيث المبدأ، أن تؤيد مشروع قرار يتضمن تهديدات ولو مبطنة ضد بلدان شقيقة – وعلاوة على ذلك، بلدان تحترم القانون الدولي.

أخيرا، إن الجزائر، إذ تضع نصب أعينها الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد لمشكلة الشرق الأوسط، تؤمن بأنه لا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم في جميع أنحاء المنطقة إلا بالتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة تستند إلى احترام القانون الدولي ومبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): امتنعت باكستان عن التصويت على مشروع القرار الذي اعتمده المجلس قبل قليل، بتسعة أصوات مؤيدة، بوصفه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد فعلنا ذلك للأسباب التالية.

أولا، القرار لا يتسق مع وظائف ومسؤوليات مجلس الأمن. وتنص المادة ٣٩ من الميثاق على أن مجلس الأمن يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو عمل من أعمال العدوان، ثم يقدم بعد ذلك توصياته بشأن الإجراء الواجب اتخاذه. وفي هذه الحال، لا يقدم القرار أية أدلة على وجود أي تهديد مُلح للأمن. ولم تصدر أية شكوى عن البلد الذي يزعم القرار أنه يريد صون سيادته وسلامة أراضيه. بل على النقيض، أبلغ الممثلون اللبنانيون المجلس معارضتهم لنظر المجلس في مشروع القرار.

ثانيا، لا يعالج القرار التهديد الفعلي. وإذا كان هناك خطر يحدق بلبنان فمن المعروف جيدا أنه لا يأتي من سورية. ونحن نرى أن أحكام الفقرة ٢، بصياغتها الحالية، تعني الإشارة إلى القوات الأجنبية التي دخلت لبنان من دون دعوة وباستخدام القوة.

ثالثا، يتخطى القرار ولاية وسلطة مجلس الأمن. إذ تنص الفقرة ٢ من المادة الرابعة والعشرين من الميثاق على أن يعمل مجلس الأمن وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وأحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ويرد في الفقرة ٧ من المادة الثانية: ”ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما“. ويتدخل هذا القرار، في الفقرة السادسة من ديباجته وفي الفقرة ٥ من منطوقه، في شؤون لبنان الداخلية. وهذا التدخل مرفوض ويتناقض مع الميثاق. وهو يضع أيضا سابقة سيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فهو غير واضح، حيث أن من المستحيل أن يحدد المجلس إذا كانت القواعد الدستورية لأي بلد، في هذه الحالة لبنان، مثلما تحددها هاتان الفقرتان، ”موضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي“. ولذلك السبب، لا يمكن تنفيذ هذا الحكم من أحكام القرار. والواقع أن مجلس الأمن سيجد من المستحيل أن يفرض تغييرات على الدساتير الوطنية والقواعد التي تضعها الدول ذات السيادة.

لقد تصرفنا بصدد هذا القرار في إطار البند المتعلق بالشرق الأوسط. ويجب على مجلس الأمن أن يتصدى للخطر الحقيقي على السلام في الشرق الأوسط الناجم عن احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية، بما في ذلك أراضي الجمهورية العربية السورية. وتحدونا الثقة بأن نظر مجلس الأمن لن يحيد أو يتحول عن ذلك الهدف نتيجة للقرار الذي اعتمده المجلس اليوم.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قلنا بالأمس أثناء مناقشة المجلس لمشروع القرار عن الحالة في لبنان، والذي اقترحه زملاؤنا من الولايات

المتحدة وفرنسا إننا نرى أن غرضه الأساسي هو منع تصاعد التوتر في الشرق الأوسط. ونلاحظ أن درجة عالية من الاهتمام تكرس الآن للحالة في لبنان. ويمكن لأي خطوة خاطئة أن تزيد من تفاقم الحالة في المنطقة وأن تؤدي إلى ظهور جيب جديد من انعدام الاستقرار بالإضافة إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الجاري والحالة في العراق. وهناك أيضا خطر الإخلال بالتوازن السياسي الهش في لبنان ذاته.

ونحن إذ نسير على هدي تلك الأفكار، قدمنا للمجلس التعديلات التي يعلم بها الأعضاء. وكان الغرض منها وضع مشروع القرار في سياق تسوية شاملة للحالة في الشرق الأوسط ومنع أن يكون ذا جانب واحد ومنع التركيز على الشؤون اللبنانية الداخلية فحسب. وإننا نعتقد بأن اقتراحات روسيا حسنت مشروع القرار الذي قدمته فرنسا والولايات المتحدة بجعله مقبولا بقدر أكبر لجميع أعضاء المجلس.

ومن أسف أن اقتراحاتنا لم تعتمد. وبالتالي لم نتمكن من تأييد مشروع القرار.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): لقد امتنعت البرازيل عن التصويت على مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن مساء هذا اليوم. وما فتئنا نتابع بشكل وثيق جدا الأحداث التي تحصل في لبنان. ويأتي هذا الاهتمام من العلاقات التاريخية الأخوية التي تربطنا بالشعب اللبناني. ويكفي القول إنه يوجد مجتمع كبير من الأشخاص ذوي الأصل اللبناني في بلدي. وتشكل العلاقات الثنائية مع لبنان أولوية عالية بالنسبة لحكومة البرازيل.

وفي رأينا أن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) يتناول مسائل تقع بشكل أساسي في إطار الاختصاص المحلي للبنان. ووجود نزاع من المرجح أن يعرض للخطر السلام والأمن الدوليين لم يوصف بشكل سليم في النص. ولو حصل ذلك، لكان على مجلس الأمن أن يأخذ بعين الاعتبار اتخاذ إجراءات تسوية النزاع التي اعتمدها الطرفان بالفعل. وأخيرا، فإننا أخذنا في الحسبان تعبير حكومتي البلدين المعنيين الشرعي للأمم المتحدة بأن المسألة قيد النظر لا تقع في إطار اختصاص المجلس.

ويغتنم وفد البرازيل هذه الفرصة كي يؤكد من جديد على التزامه الكامل بتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط على أساس التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة في جميع المسارات، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)؛ ومرجعية مدريد؛ ومبدأ الأرض مقابل السلام؛ والاتفاقات القائمة بين الأطراف؛ ومبادرة بيروت للجامعة العربية.

السيد ماكيرا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): صوت وفد شيلي لصالح هذا القرار لأننا نشارك في فلسفته فيما يتعلق باحترام السيادة وحرمة الأراضي والعملية السياسية الداخلية للدول. كما تبرر دعمنا للقرار التعديلات الهامة التي أدخلت على النص الأصلي، مما مكنه من تجاوز بعض الاعتراضات الأساسية التي كانت لدى وفدي وجعل القرار يتمشى مع الموقف المبدئي لوفدي.

وفي نفس الوقت، فإن وفد شيلي يود أن يوضح أن هذا القرار يعني في الحقيقة مرة أخرى معيارا مزدوجا في صراع الشرق الأوسط، إذ أظهر الانعدام المحزن للإرادة السياسية للتصدي لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة والجولان. ومما يدعو إلى القلق أيضا أنه لم يرد أي ذكر لخريطة الطريق، التي تؤمن شيلي بأنها الآلية المجدية الوحيدة لإجراء مفاوضات يمكن أن تؤدي إلى تخفيض التوترات في المنطقة وأن تفضي إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): لقد صوت وفدي لصالح هذا القرار، لأن الشواغل التي أعرب عنها واقترحها كتعديلات قد أخذت بعين الاعتبار – وإن لم يكن بشكل كاف. وهذا ليس قرارا كاملا؛ إنما هو قرار ممكن. ويحدو وفدي الأمل في أن يتمكن مجلس الأمن باتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من تقديم إسهام فعال في تعزيز الاستقلال السياسي للبنان وحرمة أراضيه وسيادته في حدوده الإقليمية المعترف بها. كما نأمل ألا تكون لاتخاذ القرار آثار غير مرغوب فيها وغير متوقعة، لأن الحالة في لبنان لا تمثل تهديدا عاجلا للسلام والأمن.

وفي رأي وفدي، فإن النهج الذي اعتمده مجلس الأمن كان في الإمكان جعله متوازنا بقدر أكبر ومراعيا للوقائع الجيوستراتيجية الدقيقة جدا في المنطقة. وبوسع المجلس أيضا أن يضطلع بدور تفاعلي أكبر في البحث عن تسوية شاملة للمشاكل السائدة في المنطقة. وكان وفدي يحبذ – وقد أعربنا عن ذلك خلال المشاورات بشأن مشروع القرار – أن تغتنم الفرصة كي يشجع المجلس حكومتي لبنان وسورية على إبرام اتفاق ثنائي تحت إشراف مجلس الأمن وضمانه. والأخذ بذلك النهج، في رأي وفدي، ربما يضمن بشكل أفضل مصالح جميع الأطراف المعنية ويكفل بصورة أفضل تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي، مما يسهم بالتالي في إيجاد طريقة أفضل لتبديد التوترات السائدة في المنطقة بأسرها.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): لقد امتنعنا عن التصويت على القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لأنه لا يمكن تبريره كجزء من الدور الذي أوكل لمجلس الأمن في نظام الأمن الجماعي بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ثمة حدود دقيقة ولكنها مع ذلك واضحة تحدد الدور الذي يضطلع به المجلس في صون السلام والأمن الدوليين كما هو وارد في المادة ٣٩. وقد تجاوز القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تلك الحدود، وهو يصطدم مباشرة بالمبدأ القديم المقدس بعدم التدخل المجسد في الميثاق.

إننا نقر بالمبرر البناء بشكل عام للقرار – وهو تشجيع وتعزيز حرمة أراضي لبنان وسيادته. ولكن مهما كانت دوافع القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) سامية وحسنة النية، فإنه يضع المجلس في حالة التصرف بطريقة يسعى المجلس إلى استئصالها في المقام الأول، وهي عدم التدخل في ما هو بالضرورة من الشؤون الداخلية لبلد. والفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق مقدسة للغاية. وكان من شأن التعديلات التي قدمها الاتحاد الروسي أن تخرج القرار من سياق ما هو بكل وضوح من الشؤون الداخلية اللبنانية.

وتصرفنا اليوم يرمي إلى المحافظة على نزاهة ميثاق الأمم المتحدة وقيمها العريقة لمساواة الدول في السيادة وعدم التدخل. وبوصفنا عضوا مؤسسا، فإننا نشعر بواجب خاص تجاه المنظمة بأن نظهر العزم في الدفاع عن ميثاقها ومبادئها.

السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): صوتت بنن لصالح القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وكان المقصود بشكل أساسي من مبادرة مقدمي مشروع القرار أن تساعد على تحقيق الاستقرار في لبنان، وهو بلد صديق يتعافى من العديد من سنوات الحرب الأهلية ونجح في استعادة ديمقراطية سلمية. وصوت بلدي لصالح مشروع القرار لأننا نتشاطر الاهتمام بالتأكيد على دعم المجلس لسيادة لبنان واستقلاله.

ويتناول القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، الذي اتخذ من فوره، الحالة في الشرق الأوسط. ونود أن نؤكد من جديد هنا على مساندتنا للجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة في الشرق الأوسط من خلال سحب جميع القوات الأجنبية الموجودة في بلدان المنطقة. وبناء على ذلك، فإننا

أعربنا مرارا وتكرارا عن التزامنا بتحقيق السلام والأمن في تلك المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٠.